

نظم كتاب العلامة الشريف التلمساني
مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول
للعالم الجليل عبد الله بن الإمام الجكني الشنقيطي
صاحب المحاضرة الشهيرة به وبأبنائه بعده رحمه الله

نسخة ابن الناظم الفقيه الأصولي البلاغي

محمد يحيى بن الإمام

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الإله ذي الجلال يتدي عبيده يرجو بلوغ المقصد
حمدا لمن فتح للوصول منا هجا للفقاه والأصول
صلى على من جاء بالدليل موضعا لشرعة الجليل
محمد فاتح كل مغلق منير فجر الدين بعد الغسق
وآله وصحبه المبينين عنه طريقة الهدى والتابعين
وتابعيهم ومن ذاك السنن قفاهم فيه بحفظه السنن
هَذَا وَإِنِّي أَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي نَظْمِ قَوَاعِدِ أَصُولِ أَقْتَفِي
نثر الشريف سيدي محمد سليل أحمد كريم المختد
من تلمسان قد حوت به الشرف والجهل من علومه عنها انصرف
نظمت ما فيه من القواعد ولست أُخْلِيه من الزوائد
وقادني لذلك النظم طلب من الذي الطوع له مني وجب
أحدُ أحفاد الذي الدر نثر وهى التقاطه لمن حضر
فانقذت والأحوال لا تساعد لكن أعانني الإله الواحد
وها أنا أدخل في المقصود بعون ذي الطول علا والجود

(ما يتمسك به المستدل)

ما يتمسك به من يستدل للحكم في مسائل الفقه عقل
إما دليلا أو تضمن الدليل والكل قد يأتي له بعد مثل
ثم الدليل منه ما تقررا أصلا وما ملازم الأصل يرى
وانقسم الأصل إلى نقلية وافي الشروط وإلى عقلية
فالشرط في النقلية صحة السند وعدم النسخ والاجمال يعد

وعدم المعارض الذُّرجحا أو المساوي لا الذي قد رجحا
ثم الصحيح منه ما تواترا ومنه آحاد بصحة جرى
فالمتواتر الذي رواه من صحة نقلهم بقطع تقترن
عن مثلهم إلى بلوغ الغاية في مدرك بالحس لا الدراية
وهو في القراءان شرط والخبر صحة الاسناد فحسب تعتبر
ولو بما تعم فيه البلوى على الذي عن الكثير يروى
وهو أي الصحيح مروى العدول ضابطهم إلى بلوغه الرسول
صلى عليه الله كل حين (والآل والصحب حماة الدين)
متصل السند لم يشذ لم يعمل ما به اضطراب قد ألم
من قصرت رجاله في الحفظ عن شرط الصحيح عندهم هو الحسن
وهو حجة إذا ينفرد وبالمعارض الصحيح يطرد
إن ينكر الأصل الذي الفرع نقل عنه فرد ذلك النقل حصل
ونقلي الدليل في القول انحصر والفعل والتقير من خير البشر
والقول بالمنطوق والمفهوم يدل عند معلمي الفهوم
دلالة المنطوق للحكم وما تعلق الحكم به قد علما
والحكم بالفعل له تعلق وفاعل الفعل على ما حققوا
تعلق الفعل بما تأذى به وبالظرف الذي يؤذى
فيه كوقت الحج والصيام ومسجدٍ والبلد الحرام

(باب الأمر)

واللفظ إن دل على الحكم يرد أمرا ونهيا وبتخيير عهد
فالأمر هو طلب الفعل كقف أو طلب الكف بنحو دع وكف
صيغته افعل ولاذن ترد كذلك للإرشاد نحو أشهدوا
كذلك للتأديب والتسوية والاحتقار فادر والإهانة

والامتنان ولا كرام ترى تعجيز الدعا كربنا اغفرا
تكوين التمني ياليل انجلي وهي مجاز في سؤال الأول
فإن ترد من بعد نهي تصرف للإذن في الذي قويا يعرف
والامر للوجوب عند الأكثر والندب قيل ويقول الأبهري
أمر رسولنا على المنسوب وأمر رينا على الوجوب
واختلفوا هل يقتضي البدارا الامر وهل مقتضى التكرارا
فالحج والتكفير والزكاة تميم للفرض مبنيات
والامر حيثما بوقت علّقا بأول الوقت فقط تعلقا
وقيل بل بآخر الوقت فهل تغليسننا بالصبح أفضل وهل
يعيد من صلى صبيا وبلغ في آخر الوقت بعيد ما فرغ

(الأمر الكفائي)

الامر الكفائي على الجميع موجه لا البعض في الرفيع
لكنه بفعل بعضهم سقط عن الجميع فعله بلا شطط
هل للجنابة الصحيح الحاضر له التميم البناء ظاهر
وإن بواحد من أشياء طلب هل بجمعها يكون ذا الطلب
أو واحد منها بغير عينه وناظر بقلبه وعينه
يرى بنا إمامة المسافر والعبد في الجمعة أمر ظاهر
هل يقتضي أجزاء ما به أمر الامر وهذا القول هو المنتصر
ففاقد الماء مع الصعيد صلاته تجزئ في السديد

كذلك من عجزا عن السر يصل بدونه تجزئ في القول الأجل
الامر الموقت القضاء يلتزم وقيل لا إلا إن القضاء علم
من غيره مثل قضا رمضان وضائع الصلاة بالنسيان
فناذرن صوما بيوم عينا إن ضيع الصوم القضاء على البناء
والأمر بالذي له وسيله أمر أتى بتيلك الوسيلة
وقيل لا فطلب الماء يجب وقيل بل إجابته عنا سلب
عن ضد مأمور نهي الأمر وقيل لم ينه عنه وانبنى على الدليل
إن ضاع مودع بغير ما أمر مودعه بوضعه فيه أقر
كذا إذا المصلي في حال القيام جلس عمدا ثم بعد ذلك قام

النهي

وطلب الكف بلا تفعل على جهة الاستعلاء بالنهي جلا
وقد تجي الصيغة للتحقير الارشاد والتئيس باسمير
وللدعاء وبيان العاقبة وهي مجاز في سؤال الطالبة
وإن يجي من بعدما الوجوب هل يصرف معناه عن الوضع الأول
هل يقتضي تحريما أو كرها وهل ملتزم فساد ما عنده حصل
فابن على الأولى صلاة المجزرة مزبلة قارعة ومقبرة
ومعطن الإبل والحمام وفوق ظهر الكعبة الحرام
كذلك الاستقبال الاستدبار لها فهل كرهه أو انظار
وابن على الثانية الشغارا والبيع والشروط والاستنكارا

كذا الصلاة وقت نهي في محل نهي أو ان غصب ذلك المحل
والحق أن النهي إن كان لحق مخلوق الفساد ليس يسحق
أما إذا كان لحق من خلق فيقتضي الفساد في القول الأحق

التخيير

لا يشعر التخيير بالتسوية كالفطر للسفر وكالجمعة
هل الإباحة بحكم الشرعة أوهي بالبراءة الأصلية

(فصل في) متعلق الحكم

اللفظ إما مجمل محتمل أو ظاهر أو نص أو مؤل
فلفظ احتمل معنيين لا رجحان بالمجمل عرفا عقلا
وإن يكن أحد معنيه قد رجح من حيث الدلالة فقد
فهو ظاهر وإن يكن رجح لها دليل خارج قد اتضح
فهو المأول وأما النص فهو بمعنى واحد يختص
لا تنتفي نصية اللفظ إذا ما احتمل الغير احتمالا نبذا
وقد يرى نصا لما احتف به من القرائن لدى المنتبه
وهو لا يقبل الاعتراض من جهة مادل عليه فاعلمن
فالعسل سبعا من ولوغ الكلب لا ينازع الأحناف أنه جلا
من جهة اللفظ ولكن قد رووا تقديم مذهب الذي عنه رووا
اعلم بأن سبب الإجمال في اللفظ من تعدد احتمال
أما للاشتراك كالقرء أتى للطهر والحیضة فيما ثبتا
أوجهة التصريف نحو لا تضار من الذي نهي عن هذا الضرار
أو جهة تحدث من حيث اللقط أو جهة تحدث في الشكل فقط
فأول كمثل حتى يفصلا فهل يساق مجملا أو مهملا
والثاني أيضا مثل حتى يفركا فهل بفتح أو بكسر حركا

أو احتمال عندما يؤلف فتعرض الشركة هل ينصرف
معنى الذي بيده عقدة للـ أب أو الزوج كلاهما احتمال
أو احتمال جاء من تركيب مفصل كقولة الحبيب
ثمرة طيبة ومساء طهور اختلفت الآراء
أو احتمال جاء من تفصيل مركب مثله ياخليلي
بخبر المسح على ناصيته خير الأنام وعلى عمامته
قـرائن الترجيح للسياقية لفظية تقسم والخارجية
إضافة الأحكام للأعيان إجمال أولى هاهنا قولان
كذا إذا توقف الصدق على إضمار قول وكنفي دخلا
على الحقائق ولفظ زادا أحد معنييه ما أفادا
كذلك الدائر بين أن يفاد شرع به أولغة منه تفاد
كذا إذا اللفظ لمعنى وضعي جاء وجاء لمسمى شرعي
اعلم بأن ظاهر الألفاظ ما رجح في معنى كما تقدا
لكونه استعماله فيه كثر وغيره استعماله فيه نزر
أو كونه حقيقة فيه وفي سواء لا عنه المجاز ينتفي
وهي ما استعمل فيما وضعا له بذلك الوضع حيث وقعا
فانتسبت للشرع واللغة والأـ عرف وبالمجاز ضدها عقل
وفي لسان الشرع لفظ احتمال شرعية وغيرها لها انتقل
وفي التخاطب على العرفية يحمل إذ هي به حريية
وظاهر اللفظ انفراد لا اشترك تبين ثمت تأسيس كذا
كذا ترتيب مع استقلال ثم بقا العموم في الأقوال

العموم

لفظ لفردين فأكثر شمل من غير حصر بالعموم يحتفل
من ذلك الموصول من أسامي وما أتى للشرط واستفهام

وألف واللام حيث دخلا على اسم العموم فيه حصلا
مفردا أو جمعا على القول الرفيع أو دخلت عليه كل أو جميع
والنفي إن يدخل على كل فلا يسغرق الأفراد فيما نقلا
بل ذاك من سلب العموم لا عموم سلب على الذي رأى أهل الفهوم
وفي سياق النفي منه النكرات ومنه ما أضيف للمعرفات

ثم العموم قد أتى عرفيا وعقليا كما أتى لفظيا
فمن عموم العرف محذوف عرف بالعرف وهو للعموم ينصرف
مثاله تحريم الامهات فهو للاستمتاع عرفا يأتي
إن يكن المحذوف ما إن عينا عرفا فالاجمال هنا تعينا
وقيل بالعموم في جميع ما يصلح تقديرا لمن تفهما
فهل بجلد ميتة ينتفع وصوفها الخلاف فيه يتبع
ومن عموم العقل نحو لا أكل والحنفي النية فيه ما قبل
شمول ذي العموم للأفراد جميعها الظهور فيه باد
وهو على البعض بقع دلا فردا وقيل اثنين لا أقللا
وقيل بل ثلاثة والأول شيوخ ذا الفن عليه عولوا

المطلق

ومطلق الألفاظ ما دلَّ على فرد شيعوه بجنسه جلا
(في نسخة) ومطلق الألفاظ ما دلَّ على ماهية من قيد وحدة خلا
وهو على إطلاقه مالم يرد تقييده بقاؤه شرعا عهذ

التخصيص

إخراج بعض ماله اللفظ شمل من حكمه التخصيص حيثما حصل

وَهُوَ بِغَايَةِ وَشَرُطٍ جَاءِ مُتَصِلًا وَوَصْفِ اسْتِثْنَاءِ
حُكْمٍ عَلَى بَعْضِ الَّذِي الْحُكْمُ شَمَلٌ بِمَا يَنْقَاضُ بِالِاسْتِثْنَاءِ عَقْلٌ
وَقِيلَ بَلْ هُوَ سَكُوتٌ عَنْهُ لَا حُكْمَ عَلَيْهِ بِنَقِيضِ مَا خِلا
مَنْفَصِلِ التَّخْصِيصِ مَا اسْتَقْلًا عَنِ الَّذِي عَلَى الْعَمُومِ دَلَالَةٌ
وَهُوَ بِنَصِّ وَبِإِجْمَاعٍ يَرَى وَهَكَذَا الْقِيَاسُ فِيمَا اشْتَهَرَا
وَخَصَّصَ الْقَطْعِيَّ بِالظَّنِّيِّ كَخَبْرِ الْآحَادِ فِي السُّنَنِ
كَذَاكَ بِالْمَفْهُومِ أَي نَوْعِيَّةً عَلَى الَّذِي الْجَلُّ جَرَى عَلَيْهِ
وَلَا تَخْصُصُ ذَا الْعَمُومِ بِسَبَبٍ وَرُودِهِ كَمَا لَهُ الْجَلُّ ذَهَبَ

التقييد

وَالْفَرْدُ ذُو الشِّيْعِوَءِ إِنْ يَقْصُرُ عَلَى وَصْفٍ فَذَا التَّقْيِيدُ عِنْدَ مَنْ خِلا
فَإِنْ أَتَى مَقْيِيدًا وَمَطْلَقًا وَالْحُكْمُ وَالسَّبَبُ فِيهِ اتَّفَقَا
فَاحْكُمْ عَلَى الْإِطْلَاقِ بِالتَّقْيِيدِ تَسَلُّكَ سَبِيلِ الْمَذْهَبِ السَّدِيدِ

التأويل

الْفِظُّ إِنْ يَحْمَلُ عَلَى مَرْجُوحٍ فَذَاكَ تَأْوِيلٌ وَلِلصَّحِيحِ
يَنْسَبُ إِنْ كَانَ لِقُوَّةِ الدَّلِيلِ إِلَّا ففَاسِدٌ وَمِنْ غَيْرِ دَلِيلِ
فَانْسَبْهُ لِلْعَبِّ لَا الْفَسَادِ أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنَ الْعِنَادِ

المفهوم

دَلَالَةُ الْكَلَامِ أَنْ مَانَطِقٌ بِهِ فَبِالْمَسْكُوتِ حُكْمُهُ لِحَقِّ

فذلك مفهـوم إلى الموافقه منتسب فإن يكن ماوفقه
أولى بذاك الحكم سم فحوى خطاب المساوي لنا يروى
وإن يك المنطوق أشعر بضد الحكم بالمسكوت عنه ذا عهد
عنهم دليلا للخطاب ينسب وبالمخالفة أيضا يصحب
ويمنع اعتباره الجري على الـ غالب أو تهويل ذلك المحل
أو كون ذا المنطوق ذا إشكال أولفظه ورد في سـؤال
أوذكره جاء لكونه أساس قاعدة عليه غيره يقاس
أولمـتـنـانٍ جاء أو وفاق واقع ذاك الوقت بالتفـاق
أوجهل السائل حكم ما سأل عنه وغيره لحكمه عقل
وهو لشـرط عدد وعلـة منقسم وغاية وصفة
والحصـر والظـرفين ثم اللقب ثم اعتبار ذا الأخير قد أبي

الفعل

الفعل من خير الورى حيث علم بيان مندوب فبالندب وسم
وإن يكن أتى بيان واجب فليس عن وجوبه من حاجب
وإن تكن تظهر منه القربة فهو في حق الجميع قربه
إلا فهو للإباحة انتمى لا غيرها على الصحيح المعتمى
والحق أن ما في حقه يجب في حقنا يجب مثل ما ندب
كذلك ما أبيع أيضا ماعدى ما علم اختصاصه بأحمدا
عليه أفضل الصلاة والسلام ماوضح الفجر وما دجى الظلام

وتركه اقتضى بلا شكوك عدم مطلوية المترك
تقريره فعل فحيثما سكت عن فعل غيره فحله ثبت
مع علمه به وقدرة على تغييره والنهي عنه ما خلا
إن يكن الفعل له قد ظهرا أو كان في زمانه واشتهرا
وما من الحكم جرى بين يديه فصمته يعد تقريرا عليه

النسخ

رفع لحكم سابق بلا حق من الدليل النسخ عند الحاذق
وقيل بل هو بيان لانتهاء الحكم لا رفع له فانتبهها
وليس نسخ الحكم بالزيادة عليه إذ لم تنف ما أفاده
ونسخ منطوق لمفهوم سرى وقد أبى ذلك بعض الكبرا
ويعرف النسخ بإجماع ونص أو كون راويه على التأخير نص
كذلك بالتأخير في الورد والجمع غير ممكن الوجود
كذا إذا ثبت حكم بخبر وجاء راو بمعارض الخبر
إسلامه من بعد شرع الحكم على الذي حققه ذوالعلم
وليس رفع سبب الحكم التزم رفعا له على الذي الجل التزم
وفي جواز النسخ بالقياس خلف بدا من متقني الأساس

التراجيح

رجح بأعلمية الراوي الخبر وكثرة الصحة أيضا والكبر
وكون من رواه عدا أكثرا أو صاحب القصة أو مباحثرا

وقربه من الرسول المتبع وكونه دون حجاب قد سمع
أوكونه لم يختلف عنه وفي تأخر الصحبة خلف السلف
ورجح القول على الفعل وما ورد منطوقا على ما فهمما
وما لأصل الحكم قد تعرضا على الذي جا في الكلام عرضا
ومثبتا وناقلا قدم وما فيه احتياط عن سواء قدما
وما أتى لسبب يقدم فيه وفي الغير سواء أقدم

الصنف الثاني ماهو أصل بنفسه وهو الأصل العقلي

إن دليل العقل الاستصحاب وقد رآه حجة الاصحاب
وهو إلى استصحاب أمر قد علم بالعقل أو بالحس أو شرعا قسم
وقلما يسلم من معارض فيطلب الترجيح في التعارض

النوع الثاني وهو ما كان لازما عن أصل

القيس حمل صورة قد جهلت حكما على أخرى بشرع علمت
لجامع بينهما قد عللا الاصل به وهو بفرع كملا
أركانها الأصل وحكمه وما ألحق والجامع عدا تمما
ثبوت حكم مستمر لم يخص بالأصل بالإجماع فادر أو بنص
وكان معناه لنا قد عقلا ثم التعدي فيه أيضا حصلا
وكون الاصل ليس فرعا عن سواء شروط الاصل عند كل من دراه
ككون حكم الاصل ما تركبا على الذي يقول بعض النجبا
وهو الذي الخصمان فيه اختلفا في الحكم والعللة فيها اختلفا

العلة

وصف به أنيط حكم شرعي بعلة دعا وعاة الشرع
علل بوصف ذي وجود ذا وجود وعدم من حكم ربنا الودود
وعدمي الحكم علله بما كان إلى العدم وصفا انتمى
وهل يعلل الوجودي بما ينسب للعدم خلف علما
ففي تيمم الصحيح الحاضر العادم الماء خلاف ظاهر
يجب في الوصف ظهور وانضباط كي يتجلى مابه الحكم يناط
واختلفوا في الاطراد هل يجب في الوصف والذي عن الطعن حجب
أن انتفاء الحكم لا لمانع مع وجود الوصف جد مانع
من اعتبار الوصف علة وما لمانع جما لمنع انتمى
واختلفوا أيضا في الانعكاس وهو لدى محققي الأكياس
أن ينتفي الحكم ما الوصف انتفى فمن لمنع علتين قد قفا
رأى اشتراطه ومن بالجمع قال فإنه يمنع ذلك المقال
وإن نقل بالجمع ثم اجتمعت الاوصاف هل بكل واحد ثبت
ذا الحكم أو أنيط بالمجموع ومن هنا ينظر في الفروع
فمن نوى الوضوء من بول وقد نسي ما عده خلف استمد
وهل لبعض الاولياء المتقين في رتبة عقد بدون الاخرين
ويمنع الأحناف تعليلا بما على محل الحكم للقصر انتمى

مسالك العلة

ومسلك العلة ما دل على علية الوصف فنص اعتلى
صريحه فظاهر يتلوه الايماء في قوته يقفه
أن يذكر الوصف مع الحكم ولا داعي للذكر سواء أن عللا
ومنه الاستنتاج أن يسئل عن وصف ليذكر به الحكم اقترن
وذكره للحكم إثر واقعة كمثل ما وقع في المواقعه
ومنه ذكر الراوي فعلا صدرا من الرسول المصطفى خير الورى
أو غيره ثم يرتب عليه حكما من الرسول أو بين يديه
ثم الاجماع قفا النص وقد قدمه عليه بعض من نقد
ثم المناسبة وهي أن يرى وصف مناسب للحكم قد جرى
على محل الوصف وهي تنقسم إلى مؤثر وما هو علم
من شرع رنا اعتبار العين منه بعين الحكم دون مين
ثم الملائم وهو ما اعتبر عينا بجنس الحكم ثم المعبر
جنسا بعين الحكم أو ما اعتبر جنسا بجنس الحكم فيما قررا
أما الذي خلا من اعتبار فاقسمه قسمين ولا تمار
ما ثبت الحكم لدى بعض الصور منه هو الغريب بالالغا اشتهر
ثانيهما المرسل وهو ما انتفى الحكم في صوره كل انتفى
قلت وقد يفسر الغريب بماله ألغى العلي الرقيب
كما يفسر الذي قد أرسل بما اعتبره والالغا جهلا
وذا الأخير حجة للعمل به لدى خير القرون الأول

والدوران ذو الوجود والعدم من المسالك بدون ما وهم
أن يوجد الحكم متى الوصف وجد ويفقد الحكم متى الوصف فقد
والوصف ذاته التناسب حصل أو المناسبة فيه تحتمل
ومسلك الشبه ما تردداً من بين أصليين بكل قد بدا
شبهه وهو ببعض أقوى فألحقناه بذلك الأقوى
ثالث أركان القياس الفرع وشرطه ألا ينص الشرع
عليه مع ثبوت جامع به ثمّة تأخير له فانتبه
عن أصله لدى ورود الشرع **ولي وقفلة** بهذا الفرع
والقياس مع تبين الموضوع في الأصل والفرع من الممنوع
رابع أركان القياس الحكم أن يكون شرعياً له شرط قمن
والنفي للحكم إلى الشرع انتمى وقيل لا فالقياس فيه عدما

الفصل الثاني في أقسام قياس الطرد

إن كان جملة الذي وقع فيه الاشتراك بين الأصل وأخيه
هو الذي الفرع به قد ألحقا قياس لا فارق قد تحققا
وإن يكن بنفس علة أضف لها القياس وهو ما قبل عرف

خاتمة

ثم اعترض القيس فاعلم عدداً ستة أقسام فخذها عدداً
إما بنفي الحكم في الأصل أو أن ينفي كون الوصف بالأصل كمن
أو نفي علية ذلك الوصف أو بأن يعارض بوصف قد رأوا
صلاحه لعله الحكم وقد قام بذلك الأصل عند من نقد

وجود علتين أو أن يمنعاً في الفرع ذاك الوصف أو أن يدعى
أن وجود مقتض في الفرع لحكم أصله يرى ذا منع

الباب الثاني في قياس العكس

إثبات ما نقض حكماً في محل لغيره لأن ذاك الغير حل
به نقيض علة الحكم دعا قياس عكس من لذا الفن وعى

الباب الثالث في الاستدلال

يقع الاستدلال بالتنافي أي بين حكمين والائتلاف
أي التلازم كذلك وانقسم هذا الأخير لثلاثة تـؤم
أن يستدل أي بمعلول على علتة وعكسه أيضاً جلا
أو يقع استدلالنا بأحد معلولي الوصف بلا تردد
على الذي شارك في علتة وعظم ميتة من أمثلته
وانقسم الأول أيضاً لثلاثة من الأقسام تاتيكم ولا
هي تناف بين حكمين وجود وعدهما ثم تناف في الوجود
حسب وضده، وأن الكلم فيما الذي الدليل قد يلتزم
وهو الإجماع اتفاق الأمة مجتهديها وهو أقوى حجة
فإن يكن خالف الاثنان فقد وقع فيه الخلف بين من نقد
كذا إذا حكم بعض وسكت بعض ففيه الخلف أيضاً قد ثبت
إن لم يكن على رضاه أو على سخطه منهم دليل قد جلى
وهو حجة ولكن قصراً عن رتبة الإجماع فيما حرراً
إن وقع الإجماع من بعد خلاف فهل يكون رافعاً للاختلاف

إجماع أهل طيبة لدى الأغر مالك الإمام حجة تقرر
قول الصاحبي به قولان هل حجة أولى وللنعمان
إن خالف القياس فهو حجة إلا فلا وخصمه ما حجه
هذا تمام ما أردت نظمه والحمد لله الذي أتمه
أحمد على جميع النعم حمدا عظيما للدوام ينتمي
صلى وسلم على الهادي الأمين وآله وصحبه والتابعين

انتهى على يد كاتبه لنفسه ولن شاء الله من عباده

الشيخ أحمد بن سيدي محمد بن مود

غفر الله له ولوالديه وأشياخه وأحبابه

والمسلمين

1413هـ